دراسة: حاجة ملحة لإصلاح الشفافية في البنوك المركزية الخليجية

أكدت دراسة بحثية وجود ملحة لإصلاح الشفافية في البنوك المركزية الخليجية وزيادة الشفافية من خلال تبني أجندات إصلاحية ذات مصداقية تركز على نشر إحصاءات دقيقة، والإفصاح عن منهجية التحليل والتنبؤ، والتفسيرات التطلعية للقرارات السياسية.

وقالت الدراسة الصادرة عن معهد دول الخليج العربية في واشنطن، إن شفافية البنك المركزي تركز على تدفق المعلومات وإمكانية الوصول إليها بحيث يتم إعلام الجمهور والأسواق بطريقة دقيقة وفي الوقت المناسب بالقرارات المتخذة لتحقيق أهداف البنك المركزي والتطورات الاقتصادية والمالية الأوسع التي شكلت عملية صنع القرار.

وذكرت الدراسة أن الشفافية مهمة لأنها تزيد من ثقة عامة الناس والأسواق، وبالتالي تجعل الإعلانات السياسية أكثر مصداقية والقرارات السياسية أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر فعالية نتيجة للتوقعات الأكثر دقة من جانب التوقعات المستنيرة للوكلاء الاقتصاديين.

وترتبط عملات دول الخليج العربية بالدولار، مما يحد بشكل كبير من مجال المناورة في عملية صنع القرار في البنوك المركزية، حيث يجب أن تتبع أسعار الفائدة قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ورغم هذا فإن الشفافية تظل تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لإطار الإدارة والمساءلة الأوسع نطاقاً في هذه البنوك، فضلاً عن استقلالها عن التدخل السياسي.

وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الشفافية إلى عدم اليقين بشأن قدرة السلطات النقدية الخليجية على مواصلة الدفاع عن الربط، مما قد يشجع المضاربة وفي نهاية المطاف انهيار نظام سعر الصرف الثابت.

لسنوات، نشرت المجلة الدولية للخدمات المصرفية المركزية "مؤشر شفافية واستقلال البنك المركزي"، الذي يقيم شفافية البنك المركزي بدرجات تتراوح بين 0 و15.

وقد ركزت النسخة الأحدث، المنشورة في عام 2022، على شفافية السياسة النقدية، مع تحديثها. الدرجات السنوية للدولة من 1998 إلى 2019.

وكانت مؤشرات الشفافية الإجمالية في دول الخليج منخفضة للغاية في عام 1998، إذ تراوحت بين 1.5 في الكويت و2.5 في الإمارات العربية المتحدة، إلى 3.5 في عمان وقطر والمملكة العربية السعودية و4.5 في البحرين.

قد يكون أحد الأسباب هو أن البنوك المركزية الخليجية لا تحتاج إلى الكثير من الشفافية، حيث أن هدفها الرئيسي هو الدفاع المستمر عن سعر الصرف الثابت لعملاتها مقابل الدولار (ما يسمى بأهداف سعر الصرف)، مما يجعلها فريدة من نوعها حتى بين مصدري النفط.

ويرى مؤلفو المؤشر أن "مستهدفي سعر الصرف يشعرون بإلحاح أقل بشأن تحسين الإفصاح عن المعلومات، ربما لأن سياستهم النقدية يتم تعديلها تلقائيا للحفاظ على هدف سعر الصرف، والذي يمكن ملاحظة تحقيقه بسهولة".

ولكن هذه ليست حجة قوية لأنها تتجاهل أهمية الشفافية في تعزيز مصداقية السياسات وفعاليتها.

علاوة على ذلك، فإن بعض مستهدفي أسعار الصرف حصلوا على درجات شفافية أعلى بكثير في عام 1998 من دول الخليج العربية، مثل الدنمارك (7 من 15) وهونج كونج (5.5 من 15)، مما يشير إلى قضايا الشفافية في البنوك المركزية الخليجية التي لا يمكنها ذلك.

ويمكن تفسير ذلك بالكامل من خلال ربط عملاتها بالدولار الأمريكي.

على مر السنين، تحسنت درجات الشفافية الإجمالية لدول الخليج قليلاً بين عامي 1998 و2019. وفي عام 2019، حققت المملكة العربية السعودية أعلى درجة وهي 5.5، بسبب الإصلاحات التي نفذتها المملكة تحت الضغط كعضو في مجموعة العشرين.

ومع ذلك، ظلت درجة السلطات السعودية أقل بكثير من درجات البنك الوطني الدنماركي (8) وسلطة النقد في هونج كونج (8.5) في ذلك العام.

ويتم حساب تقييمات الشفافية الإجمالية من خلال تقييم الأداء في خمس قضايا تتراوح درجاتها بين 0 و3 تتضمن الشفافية السياسية، وتقيس الانفتاح بشأن أهداف سياسة البنك المركزي.

وحصلت البحرين على درجة كاملة 3 من 3 في عام 2019، مقارنة بـ 1.5 للكويت وقطر، و2 للإمارات، و2.5 لعمان والمملكة العربية السعودية (سجلت الدنمارك وهونج كونج أيضًا 2.5).

يمكن أن ترجع درجات الشفافية السياسية المرتفعة نسبيًا التي حققتها البنوك المركزية الخليجية فيما يتعلق بأهداف السياسة إلى أن هدف سياستها الرئيسي محدد بوضوح (الحفاظ على سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي) ومحدد بشكل جيد (على سبيل المثال، 3.75 ريال سعودي لكل دولار أمريكي).

ومع ذلك، كان بوسع دول الخليج أن ترفع درجاتها الإجمالية فيما يتعلق بالشفافية السياسية من خلال كونها أكثر وضوحاً بشأن استقلال بنوكها المركزية ـــ على سبيل المثال، من خلال كتابتها بوضوح في قوانين البنوك المركزية ـــ ونوع الترتيب المؤسسي بين البنك والحكومة لتحقيق ذلك. تحقيق الأهداف المعلنة.

المكون التالي، الشفافية الاقتصادية، يقيس الشفافية حول المعلومات الاقتصادية المستخدمة لتطوير

السياسة النقدية.

وفي الشفافية الاقتصادية، حصلت جميع دول الخليج على صفر باستثناء الإمارات (0.5)، مقارنة بدرجتين لكل من الدنمارك وهونج كونج.

وتعود هذه الدرجات المنخفضة بشكل خاص إلى عدم توفر بيانات البنك المركزي ذات الصلة (على سبيل المثال، معدلات البطالة ربع السنوية واستخدام القدرات) ونادراً ما يتم الإعلان عن التوقعات، بما في ذلك المنهجية المستخدمة (نموذج الاقتصاد الكلي).

بالنسبة للشفافية الإجرائية – التي تتعلق باتخاذ القرار، بما في ذلك الانفتاح حول أطر السياسة النقدية ومداولات السياسة للبنوك – سجلت كل من البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة درجة واحدة، في حين سجلت دول الخليج الأخرى درجة صفر.

وتعود الدرجات المنخفضة إلى البنوك المركزية عدم نشر تقارير عن مداولاتهم. فالبيانات الصحفية التي تلي اجتماعات مجلس الإدارة، على سبيل المثال، تقتصر على الإعلان عن القرارات دون مزيد من التوضيحات، ولا يتم نشر محاضر بعد ذلك.

وبعد ذلك تأتي الشفافية السياسية: الكشف الفوري عن القرارات السياسية، مع تفسيرات واضحة للأساس المنطقي والإشارة إلى الإجراءات السياسية المحتملة في المستقبل.

وسجلت الكويت 1.5 والسعودية 1، فيما سجلت بقية دول الخليج 0، مقابل 1.5 للدنمارك و1 لهونغ كونغ. قد تكون الدرجات المنخفضة بسبب أن مستهدفي سعر الصرف لا يحتاجون إلى تغيير الأدوات في كثير من الأحيان وأن الإجراءات المستقبلية تمليها بشكل عام البنك المركزي للعملة الأساسية.

ومع ذلك، يمكن للسلطات النقدية الخليجية تحسين أدائها، لا سيما من خلال الإعلان بوضوح عن توجهاتها السياسية المستقبلية المحتملة واستخدام أدوات أخرى، مثل أدوات التمويل الكلي.

وأخيراً، تعمل الشفافية التشغيلية على تقييم الانفتاح بشأن التحديات في تنفيذ السياسات. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول الخليج في الشفافية التشغيلية برصيد 2، تليها عمان والإمارات بـ 1.5، والبحرين وقطر بـ 1، والكويت بـ 0، مقارنة بـ 1 لهونج كونج و1.5 للدنمارك.

وكان العيب الرئيسي الذي تعاني منه دول الخليج هو افتقارها إلى تحليل نتائج صدمات الاقتصاد الشامل غير المتوقعة.

وسجلت المملكة العربية السعودية درجات أعلى في هذا المكون (حتى أفضل من هونج كونج والدنمارك) بفضل التفسيرات المقنعة لتحديات السياسة المقدمة في تقاريرها المنتظمة حول قضايا مثل التضخم، والتطورات الاقتصادية، والاستقرار المالي.

ينبغي أن تكون شفافية البنوك المركزية على رأس أجندة الإصلاح في دول الخليج العربية، لأنها ستتطلب من أصحاب المصلحة الآخرين تحسين جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها، مع ما يترتب على ذلك من آثار أوسع على ثقة المستثمرين (بما في ذلك جذب الاستثمار الأجنبي المباشر) والوضع الاقتصادي. الاقتصاد بشكل عام.

وبشكل أكثر تحديدًا، كان إعلام الأسواق والجمهور بشأن إجراءات السياسة النقدية وتأثيرها المتوقع دائمًا مسؤولية رئيسية تقع على عاتق السلطات النقدية.

وقد ازدادت أهمية الشفافية بعد الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لذلك، بدأ صندوق النقد الدولي يطلب من السلطات تقديم المزيد من البيانات في الوقت المناسب.

وقد تُرجم ذلك إلى متطلبات قانونية، حيث قامت البلدان بتحسين جودة الإحصاءات، وأضافت السلطات النقدية الاستقرار المالي ضمن أهدافها الأساسية في قوانين البنوك المركزية، مما عزز متطلبات البيانات والتحليل.

لذلك، إذا كانت البنوك المركزية الخليجية تهدف إلى سد الفجوة مع نظيراتها، فيجب عليها إعطاء الأولوية لتوفير الإحصاءات الفصلية الرئيسية المفقودة في الوقت المناسب وبدقة، مثل البيانات المتعلقة بأسواق العمل، وفجوة الناتج الاقتصادي، وسعر الصرف المتوازن، والبيانات المالية.

وسيتطلب ذلك بناء القدرات والتنسيق مع أصحاب المصلحة، مثل هيئات الإحصاء الوطنية ووزارات العمل.

وعلاوة على ذلك، فلابد من حساب البيانات باستخدام المنهجية المناسبة (على سبيل المثال، أدلة صندوق النقد الدولي)، والتحقق منها بدقة للتأكد من دقتها، ونشرها في الوقت المناسب.

وسيتعين على البنوك المركزية الخليجية أيضًا شرح القضايا الفنية لزيادة شفافيتها. على سبيل المثال، حصلت البحرين على الدرجة الكاملة في الشفافية السياسية بفضل نشر إطار سياستها النقدية، والأساس المنطقي لنظام ربط عملتها، ونتائج الاستقرار المتوقعة لترتيب سعر الصرف الثابت للدينار البحريني مقابل الدولار.

ويمكن للبنوك المركزية الخليجية الأخرى أن تنظر إلى البحرين كنموذج وتقدم صورة واضحة وفي الوقت المناسب لهذه القضايا بناءً على نماذج الاقتصاد الكلي لمحاكاة السياسات والتنبؤ بها والتي تم تطويرها بمساعدة فنية من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

وعلى نحو مماثل، يمكنها تحسين الشفافية من خلال الإعلان بسرعة عن القرارات السياسية وتوفير المعلومات حول المداولات ذات الصلة، والإطار الزمني، والنتائج المتوقعة.

ويجب نشر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان الدائمة الأخرى في غضون ثلاثة أسابيع للحصول على أقصى درجات الشفافية.

وأخيراً، يمكن للبنوك المركزية الخليجية تعزيز الشفافية من خلال إعلام الجمهور والأسواق بالتوجه المستقبلي للسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف.

وعلى الرغم من أن مثل هذا التوجيه المسبق يرتبط بشكل عام باستهداف التضخم، فإن الدول التي تربط أسعار الصرف، مثل دول الخليج، لا تزال بحاجة إلى تجديد التزامها بانتظام بنظام الربط، وبالتالي التوجه السياسي للعملة الأساسية (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي). والإفصاح عن موقفهم من العملات الأجنبية على أساس منتظم.

وينبغي أن يكون "غطاء العملة الأجنبية" – وهي النسبة المطلوبة من احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية إلى القاعدة النقدية، أو الأموال المتداولة – منصوصاً عليه بوضوح في قوانين البنوك المركزية لدول الخليج مع تعريف واضح للبسط والمقام، ويجب أن تكون البيانات ذات الصلة سيتم نشرها شهرياً لدعم مصداقية التزامهم بالربط.